

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالرسالة المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2004/527)، التي أفاد فيها المجلس، في جملة أمور، بموافقته على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل لفترة أخيرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وطلب أن تقدم إليه الأمانة العامة تقريراً عن "تقييم الحالة على الأرض وعن خطة لإغلاق البعثة". ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الأطراف في اتفاق السلام في بوغانفيل منذ آخر إحاطة قدمت للمجلس في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن التخلص من الأسلحة ووضع دستور لحكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل وأعمال التحضير للانتخابات وخطة لإغلاق البعثة.

ثانياً - تقييم الحالة

ألف - التخلص من الأسلحة

٢ - أخطر المجلس في آخر إحاطة استمع إليها في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بأن المقاتلين السابقين في بوغانفيل قاموا بتدمير ٨٥ في المائة من الأسلحة المخزنة في حاويات. ويبلغ مجموع تلك الأسلحة في الوقت الراهن ٨٤١ قطعة سلاح، أي ما نسبته ٩٢,٦ في المائة من مجموع الأسلحة. ومن البوادر المشجعة للغاية أنه قد لوحظ إحراز قدر كبير من التقدم في مقاطعتي سيواي وبوين الجنوبيتين الضعيفتين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تسلمت البعثة ٥٦ قطعة سلاح لم تكن قد وضعت من قبل في حاويات، وتم تدمير ذلك السلاح فيما بعد. وقد اكتملت خطة التخلص من الأسلحة في ٧ من مقاطعات الإقليم البالغ عددها ١٠ مقاطعات.

٣ - وقد أمكن تحقيق ذلك التقدم بفضل شحذ وعي السكان، واحتفالات المصالحة التي أقامها قادة بوغانفيل بمساعدة البعثة في جميع أنحاء المناطق المستهدفة. ومن العوامل المساهمة الأخرى في عملية التخلص من الأسلحة في جنوب الإقليم التقدم الذي تم حتى الآن إحرازه فيما يتعلق بالعملية الدستورية. وتعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة على نحو وثيق للغاية مع الأطراف المعنية بشأن إتمام خطة التخلص من الأسلحة على وجه السرعة في المناطق المتبقية. وفي الوقت نفسه، تقوم البعثة بمد نطاق حملة التوعية التي تضطلع بها فيما يتعلق بالأسلحة إلى "المنطقة المحظورة" المجاورة التي لا تشملها خطة التخلص من الأسلحة، وذلك بصفة خاصة من أجل تشجيع المقاتلين السابقين وغيرهم من الأفراد في المنطقة على تسليم أسلحتهم.

باء - القانون والنظام

٤ - مازال التقدم المضطرب المحرز فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة يساهم في النهوض بمستوى القانون والنظام بصفة عامة في جميع أرجاء الإقليم. فقد تم تعزيز أعمال الشرطة عن طريق نشر ٥٠ من أفراد شرطة بوغانفيل ممن أتموا تدريبهم مؤخرًا، وتعيين ٥٠ آخرين من أفراد الشرطة يدرسون حاليًا في كلية تدريب الشرطة في بومانا، خارج بورت مورسبي. ومن المتوقع أن يتخرج هؤلاء الأفراد في نهاية عام ٢٠٠٤. ويعمل أفراد الشرطة الاتحادية الاسترالية، الذين تم إيفادهم إلى بوغانفيل في مطلع شهر أيلول/سبتمبر، والذين بدأوا العمل جنبًا إلى جنب مع شرطة بوغانفيل، تحت إدارة قادة شرطة بوغانفيل المعنيين. ويمكن القول، بناء على الاستقبال الذي يلقاه أفراد الشرطة الاتحادية الاسترالية في الميدان، بأنهم يحظون بترحيب المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من ٤٠٠ من أفراد الشرطة المعاونة المحلية منتظمين في العمل أو يخضعون لإعادة التدريب في بوغانفيل. وتضطلع نيوزيلندا بتيسير أعمال الشرطة في المجتمعات المحلية. كما يجري إحراز تقدم فيما يتصل بتحسين سبل اللجوء إلى المحاكم والارتقاء بخدمات السجون. وتبشر جميع هذه التطورات بتعزيز ثقة الجمهور في عملية السلام وهيئة الظروف المواتية لعقد الانتخابات.

جيم - وضع الدستور

٥ - قدمت لجنة بوغانفيل الدستورية المسودة الثالثة للدستور إلى الجمعية التأسيسية في بوغانفيل في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وتضم المسودة التعليقات التي سبق أن قدمتها حكومة بابوا غينيا الجديدة. وبعد أسبوعين من المداولات، قدمت الجمعية التأسيسية في بوغانفيل بعض التعديلات على المسودة، وتمخض ذلك عن مسودة رابعة للدستور. وتم تقديم تقرير لجنة بوغانفيل الدستورية والمسودتين الثالثة والرابعة للدستور المقترح إلى الحكومة الوطنية في

منتصف شهر أيلول/سبتمبر. وتتوقع الحكومة أن تجري المشاورات بين اللجنة الوطنية المؤلفة من حزين والجمعية التأسيسية في بوغانفيل في الأسابيع المقبلة.

٦ - وضمنا لامتثال دستور بوغانفيل لدستور بابوا غينيا الجديدة، لا بد أن يقوم مكتب المحامي العام باستعراض التعديلات المتعلقة بالمسودة الرابعة. وقد أعربت الحكومة عن قلقها إزاء عدد من المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك مدى مقبولة نظام الحكومة المقترح من حيث التكلفة. بيد أنها اعترفت بأن مسائل السياسة العامة هي أمور تخضع للمشاورات العامة، رغم ضرورة أن يتماشى دستور بوغانفيل مع دستور بابوا غينيا الجديدة. وإذا لم تكن تلك المسائل تشكل انتهاكا لدستور بابوا غينيا الجديدة، فإن البت فيها يترك بصفة أساسية لقادة بوغانفيل. وبسبب تسوية الخلافات التي نشأت بشأن المسودات السابقة لدستور بوغانفيل، أو تضيق نطاقها، يشعر الطرفان بالتفاؤل إزاء نتيجة المشاورات المقبلة والاستعراض النهائي لدستور بوغانفيل من جانب المجلس التنفيذي الوطني (مجلس الوزراء).

٧ - وريثما تكتمل العملية الدستورية، قام مجلس الوزراء باتخاذ إجراءات لالتماس وكفالة أموال تكفي لتغطية تكاليف الانتخابات. وتكتمل تلك الأموال التبرعات التي تقدمها أستراليا ونيوزيلندا والحكومة الإقليمية المؤقتة لبوغانفيل إلى صندوق الإدارة والتنفيذ. وقد اضطلع كبير مفوضي الانتخابات في بابوا غينيا الجديدة مؤخرا بزيارة إلى بوغانفيل لتقييم الاحتياجات الفنية وغيرها من احتياجات الانتخابات، ووضع برنامجا للعمل بالتشاور الوثيق مع المسؤولين في الميدان. وفي الأسابيع المقبلة، سيقوم المفوض بإيفاد بعض المسؤولين إلى الجزيرة للشروع في استكمال القوائم الانتخابية والاضطلاع بالأعمال التحضيرية الأخرى. ومن المنتظر أن تبدأ في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ المشاورات العامة المتعلقة بمحدود المقاطعات الانتخابية لبرلمان بوغانفيل الذي سيجري تشكيله في المستقبل.

دال - المساعدة الإنمائية والإنسانية

٨ - تعمل الأوساط المانحة على نحو وثيق مع الحكومة الإقليمية المؤقتة لبوغانفيل، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بغية وضع أساس اقتصادي متين للحكومة المقبلة. وسيجري التركيز في المرحلة المقبلة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوغانفيل على مساعدة الحكومة المؤقتة في بناء القدرات من خلال تنمية مهارات التخطيط والإدارة بصورة فعالة، وعلى تقديم الدعم اللازم لتوطيد عملية السلام عن طريق أنشطة القيادة والدعوة لحقوق الإنسان وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية وفرص كسب العيش. كما يعتزم البرنامج الإنمائي تعزيز وجوده في بوغانفيل عن طريق إنشاء مكاتب في بوكا وفي وسط بوغانفيل وجنوبها. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة

(اليونيسيف) العمل على توفير الخدمات التعليمية والمواد المدرسية "للمنطقة المحظورة". وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، سترشح المنظمة في تدريب المعلمين في ٢٠ مدرسة مختارة في تلك المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة بصدد تعيين مسؤول عن حماية الأطفال.

٩ - وتهدف الجهات المانحة من المساعدة التي تقدمها للجزيرة إلى مساعدة الإقليم والحكومة الوطنية على تشكيل حكومة تتمتع بالحكم الذاتي وتعتمد على ذاتها في بوغانفيل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم إعداد خطة عمل بالاشتراك مع الحكومة الوطنية والحكومة الإقليمية المؤقتة لبوغانفيل. وسيجري تمويل الخطة من خلال صندوق الإدارة والتنفيذ. وسيوقف توفير الموارد من الصندوق على أداء كل طرف وما يبدى من التزام. وستتمثل أولويات الصندوق، على المدى المتوسط في نقل السلطات الأساسية من الحكومة الوطنية إلى حكومة بوغانفيل، والتحضير لانتخابات حكومة الحكم الذاتي وعقدها، وإصلاح القطاع العام في بوغانفيل. وفضلاً عن ذلك، وفي ضوء تحسن مستوى القانون والنظام، يعتزم سفير اليابان في بابوا غينيا الجديدة، التوصية بتوسيع نطاق البرنامج التطوعي الياباني في بوغانفيل.

ثالثاً - خطة إغلاق البعثة

١٠ - وفقاً لطلب مجلس الأمن، وضعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل خطة لتصفية البعثة. وأعدت البعثة قائمة جرد كاملة لأصولها وقدمتها إلى المقر، مشفوعة بتوصيات تتعلق بكيفية تصفية تلك الأصول. وعملاً بالتعليمات الصادرة من المقر، سيجري التبرع ببعض الأصول، وبيع بعضها الآخر في مزاد علني أو شحنها لمواقع مختلفة من مواقع الأمم المتحدة. ويقدر الوقت الذي ستستغرقه هذه العملية ما بين ٦ و ٨ أسابيع بعد انتهاء ولاية البعثة. ويمكن الشروع في هذه العملية بمجرد أن تصدر التعليمات للبعثة بتنفيذ الخطة.

رابعاً - ملاحظات

١١ - بالنظر إلى الحالة السائدة في الإقليم في الوقت الراهن، فلن يمكن فيما يبدو الوفاء بالتاريخ المستهدف لعقد الانتخابات المحدد له نهاية عام ٢٠٠٤، على الرغم من التقدم الملموس والمستمر المحرز فيما يتصل بجميع المجالات الثلاثة التي تشكل علامات رئيسية على طريق عملية السلام، وهي: التخلص من الأسلحة؛ ووضع الدستور؛ والتحضير للانتخابات. وما زالت حكومة بابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل يبدون التزاماً راسخاً بإتمام العملية في أقرب وقت ممكن.

١٢ - ويشتمل التحول إلى الحكم الذاتي على عدد من الجوانب المترابطة التي تفضي أي خطوة تتخذ فيها إلى الخطوة التالية. وبمجرد إتمام المشاورات المتعلقة بالمسودتين الثالثة

والرابعة لدستور بوغانفيل، سيتمكن تقرير موعد محدد لعقد الانتخابات. وفي حين أن ولاية البعثة لا تتضمن تقديم المساعدة الانتخابية، فإن الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا المجال إذا رغبت الحكومة في ذلك، وإذا ورد طلب بذلك قبل موعد الانتخابات بأربعة أشهر على الأقل.

١٣ - وقد أوضحت في الرسالة التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لأطلب تمديد ولاية البعثة وأحدد مهامها (S/2003/1198)، أن النهاية المنطقية لهذه العملية هي إرساء حكومة تتمتع بالحكم الذاتي. وترفق بهذه الوثيقة نسخة من مذكرة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وردت من حكومة بابوا غينيا الجديدة بشأن دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل والمسؤوليات المتبقية على عاتقها (انظر المرفق الأول).

١٤ - وفي الأشهر المقبلة، وإلى أن يجري إرساء حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل، سيظل على البعثة أن تتولى رئاسة اللجنة الاستشارية لعملية السلام من أجل تمكين الأطراف في اتفاق السلام من التشاور بشأن عملية السلام بصفة عامة، وأعمال التحضير للانتخابات على وجه الخصوص. فاللجنة الاستشارية لعملية السلام هي الآلية الوحيدة المتاحة للتواصل والتشاور بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وجيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة.

١٥ - وعلى البعثة، بموجب ولايتها الحالية، وبناء على طلب أي من الأطراف، أن تتحقق من امتثال الأطراف بشكل جوهري لمسألة تسليم الأسلحة ومما إذا كان المستوى الأمني موات لعقد الانتخابات، وعليها كذلك أن تصدق على ذلك. وينبغي للأمم المتحدة، إذا كان لعملية التحقق والتصديق هذه أن تتسم بالمصداقية، أن يكون لها وجود فعلي في الميدان. وينبغي للبعثة، بالنظر إلى وجود أسلحة على الجزيرة لم يتم تسليمها أو وضعها في حاويات، وإلى وجود أسلحة في "المنطقة المحظورة"، أن تواصل رصد هذه المسألة في الفترة المفضية إلى الانتخابات، وأن تخطر اللجنة الاستشارية لعملية السلام بتطورات هذه المسألة.

١٦ - وقد اكتسبت البعثة ثقة كاملة من جميع الأطراف وكذلك من قطاع كبير من السكان في "المنطقة المحظورة"، واطمئنانا كاملاً إلى قدرتها على تنفيذ الولاية الموكلة إليها بموجب اتفاق السلام. وثمة قلق من إمكان أن يؤثر إغلاق بعثة المراقبين قبل الأوان تأثيراً سلباً على عملية السلام في الأشهر الحاسمة المقبلة.

١٧ - والواقع أن الحكومة الوطنية وقادة بوغانفيل على وعي كامل بالشواغل التي أعرب عنها مجلس الأمن بشأن الطابع المفتوح لولاية البعثة. وسوف تستمر البعثة فيما تبقى من فترة ولايتها الحالية في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة وقادة بوغانفيل للمضي قدماً بعملية السلام. والأمل معقود على أن يكون في وسع الأطراف أن تبلغ المجلس، عند نظره في المسألة في وقت لاحق من هذا العام، بموعد محدد لعقد الانتخابات اللازمة لإرساء حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل.

المرفق